

## «الفضاء - الزمن»

بحث علمي فلزي

«الفضاء - الزمن» بدعة من بدع التفكير الحديث تتعلّم بهذه النّظام الطبيعي الشامل الذي يكتنّنا من كل ناحية فتتعرّك وتنمو ونوجد فيه . وهذا النّظام ، او بعبارة أخرى هذا الكون ، فضلاً عن قيامه بوظيفة مرسخ عام لحركتنا ووجودنا ، يدعى كثيراً من خصائصنا ومزاجاتنا ، فنحن لسنا ذاتاً مستقلة عنه غير منصلة إليه ، بل إن اقرب نظرنا إلى الصواب هي أن نعتبر انتفاثاً والكون نظاماً واحداً - لا نظامين - متداخلة لعراوه بعضها بالبعض الآخر تداخلاً وبنهاً بحيث يحدث الانتقال من أي جزء فيه إلى أي جزء آخر باسلوب متواصل لا يشوّهه أيُّ وثوب أو تقطع

ولذلك فإن هذه البدعة الجديدة بالطريق على الكون تطبق علينا كذلك ، فيكون بحث فيها يعنينا في جوهر كياننا ، خصوصاً وأنك لا تستطيع ان تصور ذاتاً اعمًّا وأشمل في اطريقها على الكون من الفضاء ومن الزمن ، فاني شئ طبقي لا يشغل فضاه ولا بد له من ان يستمر في زمن ؟ قد يختلف بعضاً عن البعض الآخر في عدد الخصائص الطبيعية ولكن جيداً تتقدّم في انتقال حيزاً من الفضاء مستمراً في زمن طال او قصر . فالبحث في الفضاء وفي الزمن بحث في اعم ما يوجد يتناول في اشدّه اطلاقاً

و«الفضاء - الزمن» ليس بالنظرية التجريبية وكفى ، أغا هوننليه علية يادق ما بهذه الكلمة من معنى ، «الأدلة بحقيقة» ، كما سترجحها في هذا المقال ، مبني على تجارب طبيعية موجبة . نشأة حقيقة علمية توافرت الأدلة التجريبية عليها توافرها على اية حقيقة علمية أخرى . هذه الحقيقة هي أن التوريسي في فضاء متجانس ، بسرعة ثابتة مستقلة عن حركة الآلة التي تقيسها . ولقد برحت التجارب العلمية هذه للحقيقة المرة تلو المرة وأخر تجربة اقرتها أجريت في أواخر الصيف الماضي . فبافتراض هذه الحقيقة واستنتاج ما تنتهي من الحقائق المتصورة يمكننا ان ثبت ان الفضاء محمد ذاته نبيٌّ والزمن محمد ذاته نبيٌ كذلك ، لكنك تتّسع ان تخلص من توحيد الذاتين باسلوب رياضي خاص الى صفة فنّة لا سبيل للنبيّ إليها . هذه الصفة الفنّة هي ما اسمينا «الفضاء - الزمن» فيكون بذلك «الفضاء - الزمن» ذاتاً مطلقة في الوجود

هذا الافتراض وهذا الاستنتاج لها بعينها ما قام بها العلامة ابن شرين في رسالته الكبيرة

التي نشرها عام ١٩٥٥ عن النسبة المقيدة . وغرضنا في هذا المقال أن نحاول رسم صورة واقعية ليسى الجديد الذي يودُ انعلم الحديث أن يرتكب في ذاته عن الفعاد وعن الرسن لا يستطيع أحد أن يشرع شرعاً في تفهم النظرة الفرعية الحديثة إلا إذا رأى ضر نفسه قبل مخاولة تفهمها على عادة ذهنية هامة . هذه العادة تتطلب اليها أن تتعبر عن سلطهم ما تجزم به جزماً ، وهي لا تطلب ذلك منها إلا يتبعها انتام خطئون في غالب هذا الذي تجزم به ، فنحن نجزم بما نختبر هذا الورق وذلك الرجل وتلك الشجرة وفي ذاتنا على ما يحيط البناء فكرة عن هذه الموجودات لا سبيل لاي ليس أو ليهám اليها . وعلى ذلك نجزم بأن هذا الورق وذلك الرجل وتلك الشجرة موجودة جميعها ، بل أنا أعتقد أن هذه حقيقة جميعها البسط ما نختبره من هذا الوجود . أما العادة الذهنية التي اشتراطنا إليها في أعلى نقطتين في صحة عقيدتنا هذه وتدبرنا إلى أن محلل حتى هذه الموجودات البسيطة إلى موجودات أبسط وأبسط ، إذ تلت نظرنا إلى أنها لا نختبر ذلك الرجل بالفعل بل نشاهد مجموعة من الألوان ذات تسبيق خاص ونرى خطوطاً ورسوماً فناعية خاصة ولديها صوتاً خاماً . وإذا كان ما نسميه « ذلك الرجل » على ماقيل فيه منا فإننا نستطيع أن نختبر لعمرة أو خضوعة مبنية . « وذلك الرجل » ليس بأحد هذه الاختبارات ولا ي مجرد جميعها ببعضها إلى البعض . إنما هو مركب ذهني تقوم به عفو اشتراكنا على ذلك تقول لنا العادة الذهنية التي نحن يصدقها إن معظم ما نؤمن باتنا نختبره مباشرة ليس بالفعل سوى مركب ذهني مما نختبره مباشرة ، ولذا يساورنا ذلك يقدّر ما يبعد عن خبرتنا المباشرة وبقدر ما تقدّر عملية تركيبة الذهنية الفكري والأخطر

يجب لذلك أن نتباهى إلى أبسط اختباراتنا إلى هذه ترجح في النهاية جميع الموجودات التي نؤمن بوجودها . ولا يربط اختباراتنا هذه لحظة عملية هي لحظة « حوادث » ، فتكون العادة الذهنية التي يجب أن ترافق عليها توثيقها تقييماً بالتفكير العلمي الحديث ، أن تتباهى إلى أن وحدات هذا الكون التصوري هي هذه الموارد البسيطة التي تطرق وعياناً وذكراً مافي هذا الكون الطبيعي مركب في نهايته من هذه الموارد . وأقل درجوع فكري إلى هذه الموارد يربنا إليها كلها تتصف بعينين فذدين لا سبيل لأن تزداد تخليل إليها ، وهاتان الصفتان هما أن كل حادثة تشتعل فضاءً وتترسّر في زمان . ظالك تكون أذنمي على الموارد النضائية الومنية<sup>(١)</sup> قد سمعنا هذا كله بالشاحن للغة التي سوف تصوغ فكرنا فيها في هذا المقال . فنحن لنرجع في أمثالنا وشواهدنا وامتناداتنا إلا إلى هذه الموارد النهاية . فلن تقول مثلًا أن إمامتنا رجلًا يعيش مقداراً طبيعياً ، وإن ثمة جرمًا معاوياً ، بل سنقول إن حادثة من صنف معين سواء استمرت ثانية واحدة أم مليوناً من السنين

(١) داجع مقططف بنبر سنة ١٩٣٠ حيث تتجدد مقالاً صافياً عن الحادثة وقتها

نقاش الآن ماذا يقصد العلم بالمعنى؟ وما يقصد بالزمن؟ لنتحدّث ما نسيّ بخطبة «المادةة الفيزيائية أو فسيولوجية» تحدّياً كمدلاً وقنا لها أبسط ما يختبره. أما الآن فأدّيَنا نقاشاً مختلفان جداً عن أبسط ما يختبره، أعني انقضاء وابلومن، فما هو المعنى الشامي لكنّ مسمى؟ قد نتفقُ على هذا السؤال إذا بحثنا ما يقصده الشرف الشامي بهما، إذ هُنا لاشك من سفرات الشكير فهو اذ لا بد يرمي إلى معنى خصوصي بهما، ونحن لا نحتاج إلى اجتهدات نفسنا لرسول الـ المعنى العالمي طذين اللقطتين إذ يكتفي هنا المعنى أساساً بسرعة وسهولة اللقطتين. إن الفتنه هو هذا الخطأ الشائع الذي يخوّي المادة وما فيها، والوسائل هو استمرار المادة وتغييرها في هذا التضليل. فالقضاء وراء الموجودات كأن الزمان امكأن استمرار هذه الموجودات واستحالتها. هذا هو المعنى الشامي للقضاء والتزمن. وبردتنا الآن أولاً أن تبيّن هذا المعنى لعدم استقامته مع مادة الشكير بالحوادث وثانياً أن تستبدل به عصى آخر يستقيم وهذه المادة. أما انه لا يستقيم مع التفكير بالحوادث من جهة، وممّا الكون في اقصى تركيه ان هو سرى حوادث بحوادث من جهة اخرى، فذلك يحب أن يكون واضحًا، إذ ماذا يعني بوعاء المادة ومظاهرها، او— اذا استبدلنا «المادة وظاهرها» بعبارة «الحوادث» الجديدة التي عولنا على استعمالها — ماذا تقصد بوعاء الحوادث؟ هل يعني ان هذا الوعاء خارج عن هذه الحوادث مستقل عنها بحيث تستطيع ان تلتفت به معنى لا يتوقف في شيء على مسبي هذه الحوادث؟ هذا ما لا سبيل إليه بالمرة، اذ نحن في كل ما نصل ونفكرون ونولد محصورون ضمن هذا التضخم المروجي، او اخر ليس يقدورنا انطروج عنه قيد افلة. فام يتبع لنا اذن الا ان نشهد المعنى الجديد على هذه الحوادث ومحناها اذ لا يحمل لأي «وعاء» خارج هذه الحوادث. وهذا هو عن ما استفحل عند ما تحدّد المعنى، العلم، للقضاء

ولكن لا تستطيع أن تنبأ بالنظرات العالمية لزمن هذه البرلة التي بذلت بها النظرات العالمية للفضاء، إذ ما قلنا عن الزمن في المعرف العالمي هرائه «إمكان استمرار الموجودات واستحالاتها» وبقليل من الروية نرى أن لا يأس شديدًا على هذا التحديد. والعلة في هذا الفارق بين الافتئاء والزمن هي أن الزمن يدخل في وعيها ويحصل في شعورها بأسلوب فذ يمتاز بما يفعله الفضاء. نحن نشعر بالفعل بهذا الامكان عندما نعيّن استقرارنا واستحالتنا من طور إلى طور. ونحن نشعر بالفعل بحركة الحوادث الفكرية والموضوعية فيما من لحظة إلى لحظة وتتخذ هذه الحركة معيلاً لهذه النقطات. فالتغير والاستهلاك والاستمرار—كل هذه اختبارات نعيها في داخل وجوداتنا باستقلال ظاهري عن آية صفات فضائية. فباستطاعتنا أن ننسى أعيننا ولستقل عن المؤثرات الفضائية ولو أن برهة ولبي هذا الاستقرار الفد وتلك الاستهلاكة الخالصة للذين هما كنه ما نرمي إليه بلقطة «ازمن». ولذن أن النظرة العالمية لزمن قربة من طبيعته لأنها

يدخل في وجداننا خولاً بشاراً وطيراً ، ولذلك فاستطاعتني ان تخبر دارمن عن القضاء في  
غيرتنا لكننا لا نستطيع بحال من الاحوال ان نخبره بالقضاء عن الزمن  
مع كل هذا أخباره ان مدة تفاصيل علني في حد ذاتي يشوب حلقة القضاء ايضاً ، وهذه  
القصة يقوم على ان الحد لا يتضمن امكان قياس الزمن باسلوب موضوعي مجرّد عن الخبرة  
البشرية . فعلوم ان العلم لا يتضمن في ذات او صفة لاتقاد اقلياداً تاماً الى القياس المرضعي  
واذا جاءته صفة او ذات هذه حالها يبدأ يطلبها من هذه الناحية ومحتمل عليها من تلك  
الناحية حتى يفرّوها غزواً قياساً خالصاً وعندها تبيّن ذاتاً عليه بالمعنى الصحيح . فالحد  
العامي لشهادة كما للزمن لا يسع بقياس هذا الذي نسميه فناً وزماناً بل يعنيهما تعبيداً  
اجائياً صوفياً يدخله كثير من التموضع ويجعل امراً شائعاً ، ان لم يكن متقدراً ، ان تقابل  
زماناً وفناً معينين بزمن وفناً آخرين . لهذا انه زعم على ترك المعنى العامي للقضاء والزمن  
جانباً وتقتدي الى اشارة معنى جديد يتحقق ومقتضيات التكثير الحديث

لتعتبر عدداً معيناً من المروادت النهاية — صوتاً لسمة ولوتاً رواه وضغطها تحسّ به  
ولوناً آخر رواه وصوتاً آخر تسمعه — ولتساءل بالنسبة اليها التساؤل الآتي : كيف تنتظم  
بعضها مع بعض ؟ هل ثمة علاقات طبيعية تربط بعضها بالبعض الآخر ؟ هل هذه المروادت  
متصلة بعضها عن بعض ، اتصالاً مطلقاً بحيث تحدث الواحدة في كون خاص بها والآخر  
في كون آخر لا يلمس كون الاولى من اية ناحية من نواحيه ، ام هل تستقر بين هذه المروادت  
نظام ، او انظمة ، توحد فيها جميعاً وتحيطها تحدث في كون واحد وتحت رطبة واحدة من  
الربط والتوصيد ؟

افن السواد من الناس على هذه البساطة يرى معي ان هذه المروادت النهاية التي  
تطرق وعيه تربطها وتوحدها على الاقل علاقتان بديهيتان معطياتان اعطاءه مباشرةً مع هذه  
المروادت ، ولكل من هاتين العلاقات وجهان لا واحدة وصفية او كيفية والآخر كيّة او عنديه  
العلاقة الثالثة الاولى التي تستقر بين اية مجموعة من المروادت هي ان هذه المروادت  
تنشر انتشاراً خصوصياً يُعرض على وعياناً من المروادت ذاتها . وهذا الانتشار يسمح بانتقال  
نهائي من اية حادثة الى اية حادثة اخرى . وهذا الانتقال يحدث في ثلاثة او سطات مستقلة  
بحيث نستطيع ان نقول بالكلام العامي ان الحادثة الواحدة على عين او شمال الحادثة الثانية  
وفوق او تحت الحادثة الثالثة ونماذم او وراء الحادثة الرابعة . هذا القول عن علاقة المروادت  
بعضها بالبعض الآخر هو ما عبرنا عنه بالوجهة الوصفية للعلاقة الاولى ، اي انا هنا نعني  
 مجرد العلاقات الانتشارية للمروادت . ولكننا ، علاوة على هذا التعريف المجرد ، نستطيع ان  
نقابل هذه الانتقالات بعضها بالبعض الآخر منقول ان الانتقال الواحد عشرة اضعاف الانتقال

الثاني ولنف الانتقال الثالث . وهكذا ينشأ معنا المكان قياس هذه الانتقالات اثنانة ومتقابلتها متباينة كيّة . وهكذا تنشأ معنا الوجهة الكيّة من العلاقة الاولى لمحادث والحادنة انسنة الثانية التي تستوي بين آية مجموعه من المحوادث هي ان هذه المحوادث تتعاقب باسقرايب هنائي يعرض على وعيها من المحوادث ذاتها . ونلاحظ ان تعاب المحوادث يقع في خط واحد لا في ثلاثة خطوط كما هي الحال في العلاقة الاولى . ويسع هذا التتعاقب بالقول ان الحادنة الواحدة قبل او بعد الحادنة الاخرى ؛ فتنشأ معنا من ذلك الوجهة الوصنيه للعلاقة الثانية للمحوادث ؛ اي انها هنا نكتي بالتصريح بتصريحين لا غير في تعاب المحوادث ، اعني تغيير «الحمد» وتغيير «القبل» ولكن نستطيع غلاؤه على هذا ان تبيّن كيّة هنا «الحمد» وكيّة هذا «القبل» ونقول مثلاً ان الكيّة الواحدة ثلاثة اضعاف او جزء من خمسين من الكيّة الاخرى . وهكذا تنشأ معنا الوجهة الكيّة من انسنة الثانية للمحوادث العلاقة الانتشارية والعلاقة التعاقبة هما العلاقاتتان اللتان تمحضان في آية مجموعه من المحوادث، وفيها يذكر تصریح على هام هو : ان المحوادث تنتشر وتعاقب ولكلية الانتشار ، كالمكتبة التعاب ، لقطاع على هو «النماصلة» ؛ فبين آية حداثتين تُوجَد فاصلتان الواحدة هي النماصلة الانتشارية والآخر هي النماصلة التعاقبة على هذا الاساس نستطيع الآتي ان نحدد ما يقصد بالقضاء وبارمن . ان القضاء هو الفواصل الانتشارية بين المحوادث ، وارمن هو الفواصل التعاقبة . ولما كنا قد انتهينا من تعریف كل من الفناء والرمن فيصبح لنا ان نسي النماصلة الانتشارية بالنماصلة القضائية والنماصلة التعاقبة الزمانية . فيصبح ازمن مجرد الفواصل الزمنية والقضاء مجرد الفواصل القضائية تغوص العاليم بمجموعة خاصة من المحوادث فيتساءل ما هو فضاؤها وما هو زمانها ويجيئ ان فضاءها هو مجموعة فواصلها القضائية وزمامتها مجموعة فواصلها الزمانية . انك روى لوناً وتسع صوتاً ، فقضاء هاتين الحادثتين ليس سوى بعدهما القضائي ، وزمامهما ليس سوى البرهة الزمانية التي تتعلّمهَا ، اما ان تقول ان ثمة وعاء عاماً يشمل الحادثتين وزماناً عاماً تعمان في فلا يرى العلم في هذا القول الا لبساً ولعوّفاً

الحادنة والنماصلة<sup>(١)</sup> هاتان هما دعامتان للغة الطبيعية في العلم الحديث . فهما صرف الماء على استيعاب معتبريهما من وقت وعاءه فانه درج على لغة العبر لتفكييره وتفعيله لنفسه روح الجواب على القائم الحادنة هي . ابسط ما تختبره ، والنماصلة هي ابسط ما تنتظم به المحوادث . والنماصلة على نوعين قضائية وزمانية . والجملة الواحدة التي تخص عنها بعضاً هذه النقطة هي : إن الكون مؤلف من محوادث تنتظم في فوواص قضائية وفي فوواص زمانية [ طائفة ] شارل مالك

(١) الحادنة هي ما يقصد به بلا تكثيره بمعناه *Intervall* ، والنماصلة ما يقصد به بمعناه